الثورة بين أفلاطون وأرسطو

د. وليد عبد الهادي العويمر(*)

مقدمة

إن الدارس للحضارة اليونانية يجد أنها غنية بفكرها السياسي وكثرة مفكريها، والذي جاء انعكاسًا بالفعل للأوضاع السياسية التي عاشها المجتمع اليوناني آنذاك، والذي لم يكن خاضعًا للقدر الأعمى أو لقوى خفية غيبية دينية، تحرك الخيوط وتوجه الأفعال، أو لضرورة ما لا تكترث بمكونات المجتمع، وقيمه وأفكاره.

إن فلاسفة اليونان وعلى رأسهم كل من أفلاطون وأرسطو، كانوا أدق تحليلًا للحقائق السياسية، وأعمق دراسة لشؤون الدولة، وأقوى شأنًا في التدليل والتعليل وصوغ النتائج. لذلك فقد قدر لهم أن يكونوا أول من أقتحم البحث السياسي بقوة وعمق، وأول من وضعوا علم السياسة علمًا قائمًا بذاته ولذاته. وكان من فضائلهم التحليلية الوصول إلى نظريات ومبادئ أفادت البحث السياسي فائدة عظيمة لا تزال الأجيال ترددها إلى اليوم.

ويمكن القول إنه ابتداءً من القرن السابع قبل الميلاد، بدأ يتكون لدى الباحثين والدارسين صورة دقيقة إلى حد ما عن الحضارة الإغريقية والحياة السياسية. فنجد أن هذه البلاد عرفت أنظمة حكم متعددة، ولكن السمة الغالبة على هذه الأنظمة هو الحكم الفردي والتسلطي، خصوصًا في مدينة إسبرطة المحاذية لمدينة أثينا التي نشأ فيها كل من أفلاطون وأرسطو، وكوّنوا أول مدينة ديمقراطية تحكم بأسس ديمقراطية شعبية عبر التاريخ، فكان فلاسفة أثينا أكثر من غيرهم تعمقًا في دراسة شؤون الدولة وتحليل الظواهر السياسية

(*) رئيس قسم الإعلام والدراسات الاستراتيجية - جامعة الحسين بن طلال - المملكة الأردنية الهاشمية - ٢٠٠١.

ومناقشة صور الحكم المختلفة لمعرفة الصالح والمناسب لحياة الأفراد. وكانت نتيجة هذه الأبحاث أن أصبحت المسائل السياسية علمًا قائمًا بذاته له أصوله وقواعده الخاصة به.[١]

ومن هنا فإن هذه الدراسة سوف تحاول البحث في أهم الأفكار والمبادئ السياسية لدى كل من أفلاطون وأرسطو، والتي دفعت كثيرًا من الأمم والشعوب لتبنيها والدفاع عنها، مستخدمةً في ذلك عدة طرق وعدة وسائل والتي من أبرزها الثورة ضد الأنظمة الحاكمة في سبيل تقرير تلك الحقوق والمبادئ السياسية كحقائق على أرض الواقع.

هدف الدراسة

سوف تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أبرزها:

١- الاطلاع على طبيعة الأفكار السياسية التي نادى بها كل من أفلاطون وأرسطو.

٢- الفرق بين دعوات كل من أفلاطون وأرسطو للثورة على الأنظمة الحاكمة.

٣- التعرف على مدى تأثر الثورات العربية بالأطروحات السياسية لكل من أفلاطون وأرسطو في الوقت الراهن.

أهمية الدراسة

تحاول الدراسة تحقيق أهميتين الأولى علمية، وهي تتعلق بجمع معلومات عن المقومات الأساسية للبناء السياسي السليم، وذلك من خلال التعرض لأفكار كل من أفلاطون وأرسطو رائدي الفكر السياسي في العصر اليوناني. أما الأهمية الأخرى فهي عملية. فما تعيشه المنطقة العربية من ثورات وتغيرات جذرية ضد العديد من الأنظمة الحاكمة التي حكمت لفترات زمنية طويلة، فإن ذلك يدفعنا للبحث عن الأسباب الحقيقية لتلك الثورات، وهل كان لأفكار أفلاطون المثالية وأرسطو الواقعية دور في تحريك تلك الثورات.

---

(١) د. عبد الكريم أحمد، بحوث في تاريخ نظرية السياسية، طبعة أولى، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١.

مشكلة الدراسة

تنبع المشكلة الأساسية التي تحاول الدراسة معالجتها، من أن الثورات الحالية التي تجتاح العالم العربي (والتي تقودها الشعوب) تفتقر إلى أسس علمية واضحة للثورات عبر التاريخ. فما نلاحظه على معظم الثورات العربية، أنها تسعى بشكل أساسي لتغيير أنظمة الحكم، ولكنها تتناسى، وتتجاهل ماذا يمكن أن يحصل بعد هذا التغيير؟ هل يمكن أن تتحسن الأحوال بولادة أنظمة ديمقراطية تنبع من رحم العالم العربي متفقة مع تاريخه وثقافته وعاداته وتقاليده ودينه، أم هي ديمقراطية مستورده حسب الأسس الأمريكية والأوروبية؟ فالقائمين على الثورات العربية (وأغلبهم من الشباب) يسعون فقط للتغيير دون أن يتلمسوا واقع ثورات الشعوب عبر التاريخ، وأثرها الإيجابي والسلبي على مستقبلهم.

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية اقتران طردية قوامها أن انعدام العدالة والمساواة والديمقراطية من قبل الأنظمة الحاكمة في إدارة كافة شؤون الدولة والمواطنين، سيؤدي مع تقادم الزمن إلى الاحتقان الشعبي، ومن ثم يقود ذلك في النهاية إلى الثورة والانقلاب على تلك الأنظمة، التي لم تراعِ مصالح المواطنين، وسخرت كافة مقومات ومقدرات الدولة لخدمة رجال السلطة والمقربين منها.

منهجية الدراسة

ستعتمد الدراسة على منهج التتبع والاستقراء للأفكار السياسية لدى نموذجين من كبار الفلاسفة عبر التاريخ وهم أفلاطون وأرسطو، ودراسة مدى تطبيق أفكارهما في العصر الحديث.

تقسيم الدراسة

سيتم تناول الموضوع من خلال خمسة مطالب:

المطلب الأول: مبادئ الحكم السياسي عند أفلاطون.

المطلب الثاني: مبادئ الحكم السياسي عند أرسطو.

المطلب الثالث: أثر كلّ من أفكار أفلاطون وأرسطو على الثورات العربية.

المطلب الرابع: النتائج والتوصيات.

المطلب الأول: مبادئ الحكم السياسي عند أفلاطون.

ولد أفلاطون حوالي عام (٤٢٧ق. م) لأسرة أثينية عريقة وكبيرة، وهو تلميذ سقراط المخلص الذي أخذ عنه الكثير من الأفكار والمبادئ والآراء، وصاغها على شكل نظريات سياسية متكاملة، خصوصًا قضية الفضيلة والمعرفة التي استند عليها في إرساء أسس المدينة الفاضلة. ويُعَدّ أفلاطون أول فيلسوف يؤرخ ويكتب في مجال النظرية السياسية من خلال كتبه الثلاث (الجمهورية - ورجل الدولة - والقوانين). وتوفي عام ٣٤٧ق.م تاركًا خلفه أول مدرسة فكرية فلسفية في التاريخ، ومجموعة كبيرة من المؤلفات، والتي دوَّن فيها أفكاره وفلسفته حول نظام الحكم والدولة[١].

يمكن القول إنّ أهم كتب أفلاطون هو كتاب «الجمهورية» الذي كتبه في فترة شبابه، ووضع في هذا الكتاب أسس قيام الدولة أو الجمهورية المثالية، وبين في كتابه هذا أن العدالة هي العمود الفقري لأي نظام سياسي سليم، وهي أساس قيام الجمهورية المثالية، لأنها تؤلف بين الأفراد، فيقوم كل فرد بواجباته. وتقوم هذه العدالة على أساس إعطاء كل مواطن ما له، وفي هذا تكمن صحة المدينة وانسجامها. أما مرض المدينة والظلم فيكمن في انتهاك التسلسل والتخصص.[٢]

والتخصص في العمل ضروري لتبادل الحاجات بين الأفراد، لأن الحاجات إذا ما أشبعت بطريق التبادل، فإن كل فرد لابد أن يتوفر لديه فائض من الحاجات التي يؤديها،

(١) د. عبد الكريم أحمد، بحوث في تاريخ النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي، الطبعة الثانية، ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣، ص٤٢.

وأن يتحقق لديه نقص كذلك في الحاجات التي يأخذها، ومن هنا تبدو ضرورة قيام نوع من التخصص.[١].

وبين أفلاطون أن في التخصص الوظيفي تكمن عدالة الفرد التي تنعكس على عدالة الدولة. حيث بيّن أن الدولة لا يمكن أن تكون عادلة إلا إذا كان الأفراد الذين تتألف منهم عادلين أيضًا، وإلا من أين ستأتيها سماتها وأخلاقها إذا لم يكن أفرادها عادلين[٢]؟

وجوهر العدالة عند أفلاطون هي «الفضيلة» التي تتضمن الخير الأسمى للدولة ولأفرادها على السواء، وهي تقوم على ما يقرره الناس، في صورة تفاهم بينهم جميعًا، على ألا يتعدى أحد مهما كان قويًا على الآخر مهما كان ضعيفًا، ولا يتعرض القوي للضعيف بالمعاملة السيئة، خشية أن يتعرض للمعاملة ذاتها على يد من هم أقوى منه. لذلك يُلجأ إلى التفاهم، ومن هذا التفاهم تتكون معايير معينة للعدالة ويتبلور مفهومها.

فالعدالة في رأيه هي الفضيلة الأساسية للروح، وبالتالي فالرجل العادل هو الأسعد والأفضل والأقوى. ولكن لا يستطيع أي فرد أن يتعرف على هذه العدالة إلا قلة قليلة من الأفراد، وهؤلاء يجب أن يوجهوا الآخرين الذين يعتبرهم قادرين على تحقيق شيء من الفضيلة، وبالتالي يكون هناك تناسق وانسجام مع الفضيلة الأسمى[٣].

وبذلك يكون للعدالة وجهان عند أفلاطون، التخصص في العمل، وعدم اعتداء القوي على الضعيف واحترامه له.

وبيّن أفلاطون أن الدولة حتى تصبح مثالية، لابد أن تتوافر فيها الرفاهية، وهذه الرفاهية لن تتحقق إلا إذا تنوع السكان وتنوعت الحِرَف، وبالتالي يزداد عدد السكان، وتصبح مساحة الأرض ومواردها لا تكفي، فيتوجهوا نحو الحرب لضم أراضٍ جديدة، وبالتالي فهم بحاجة إلى جيش من المحترفين وعتاد حربي، وضبط وتنظيم سير هذا الكم

(١) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الأول، ترجمة: حسن جلال العروسي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٦١-٦٢.

(٢) جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٣) د. محمد فرحان الهياجنة، مبادئ العلوم السياسية، طبعة أولى، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، ٢٠٠١، ـ ص ٦٢-٦٣.

من البشر لابد من وجود حاكم مدبر يحكمهم، ويجب أن يتصف هذا الحاكم بعدة صفات فطرية ومكتسبة منها: الحكمة، وحب المعرفة، ووديعًا مع أصحابه - شديدًا على الأعداء.[١].

وبين أفلاطون كذلك أنه لابد للدولة حتى تحقق السعادة لمواطنيها من وجود فئة تتولى التشريع والإدارة، بالإضافة إلى فئة من المحاربين والعسكرية وظيفتها الدفاع عن الدولة، وفئة ثالثة من الفلاحين والصناع والتجار وظيفتها العمل والإنتاج في ميدان الزراعة والتجارة. وهذا كله يحقق التوازن في الدولة ويقود إلى الأمن والاستقرار.[٢]

وقرر أفلاطون عدة وظائف أساسية للدولة أهمها:

١- أن تتولى تنشئة الأطفال وتتكفلهم، والسير حسب قواعد أخلاقية تواكب العادات والتقاليد المتبعة في المجتمع، فمهمة الدولة عنده تعليمية بالدرجة الأولى[٣].

٢- إشباع الحاجات والمتطلبات الطبيعية للأفراد.

٣- حماية الدولة من الأخطار المحيطة بها سواء الداخلية أم الخارجية[٤].

وحتى تستطيع الدولة تحقيق هذه الوظائف على أكمل وجه، فقد بين أفلاطون أن أفضل أنظمة الحكم التي يمكنها أن تحقق ذلك كله هي الحكومة التي يقودها الفلاسفة، الذين يحتكمون إلى العقل والمعرفة والفضيلة والعلم السياسي في إدارتهم لشؤون الدولة. وبذلك فهم يستمدون شرعيتهم من المعرفة والحكمة والعلم السياسي.[٥]

---

(١) د. محمد كامل ليلة، النظم السياسية .. الدولة والحكومة، طبعة أولى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٧، ص ٣٣.

(٢) د. مصطفى الخشاب، النظريات والمذاهب السياسية، طبعة أولى، دار لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٣٣.

(٣) د. عبد الحميد متولي، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية، طبعة أولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٣٨.

(٤) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٥) د. ثروت بدوي، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، طبعة أولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٦٩.

ولعلّ اختيار أفلاطون الفلاسفة للحكم يترتب عليه أن هؤلاء الفلاسفة سيوجهون الدولة الوجه الصحيحة والمتجانسة، وذلك من خلال دعمهم واهتمامهم بالتعليم، بحيث تتحول الدولة إلى منظمة تعليمية، تعلم وتثقف الأفراد، ومن ثم تمكنهم من حل المشاكل والصعاب التي تعترضهم بسهولة.(١)

وبالإضافة لمناداة أفلاطون بحكم الفيلسوف وانه سيحقق السعادة للأفراد ومن ثم استقرار الدولة، فقد طالب أفلاطون في حال عدم توفر الفلاسفة الذين يحكمون، فإنه يمكن حكم الدولة وفق القانون، بحيث يخضع الحاكم والمحكوم للقانون وبذلك تقرر الحقوق والواجبات، وتصان الحرية ولا يكون هناك مجال للاستبداد وطغيان الحاكم وإتباع أهوائه.(٢)

المطلب الثاني: مبادئ الحكم السياسي عند أرسطو

يُعَدّ أرسطو أكبر عالم سياسي في الغرب، وذلك لإسهامه الكبير في إدخال المنهجية إلى علم السياسة، وتحليل الدساتير اليونانية والتعرف على أنظمة الحكم فيها(٣)، فاستحقّ لقب الفيلسوف العظيم والمعلم الأول. وكان صاحب مدرسة متأثرة بالواقع، وما يحدث في الحياة الواقعية، لذلك فهو يلقب كذلك بالفيلسوف الواقعي لاعتماده على الواقع والمشاهدة والتحليل. كذلك إتباعه المنهج التاريخي التحليلي في دراساته السياسية في بناء نظرياته السياسية، ولم يكن مثاليًا خياليًا.(٤)

ولم يكن أرسطو من أهل أثينا، بل نزح إليها من «ستاجيرا» في «تارقيا» حيث ولد عام (٣٨٤ ق.م) وعندما بلغ السابعة عشرة من العمر سافر إلى أثينا ليدرس الفلسفة على يد معلمه

(١) د. محمد محمود ربيع، الفكر السياسي الغربي، فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس، طبعة أولى، منشورات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤، ص ٦٢.

(٢) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٣) جهاد عواد بني هاني، الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى والحديثة والأنظمة السياسية المعاصرة، طبعة أولى، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٢٦.

(٤) د.ثروت بدوي، أصول الفكر السياسي والمذاهب والنظريات السياسية الكبرى، مرجع سابق، ص ٧٣.

أفلاطون، فالتحق بأكاديميته والتي كانت أفضل المدارس لتعليم الفلسفة. وكان ينمّي معارفه ويمحص الأفكار والآراء التي تطرح وينقدها. وقد توفي أرسطو عام (٣٢٢ق.م)[١].

وقد نشر أفكاره ونظرياته السياسية حول المنطق والتاريخ الطبيعي والطبيعة في كثير من المؤلفات. والتي أهمها الدساتير، والسياسة، والأخلاق.

ومن أهم نظرياته ومبادئه السياسية التي لا تزال خالدة ومصبقة في كثير من دول العالم خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، هو الدستور الذي يحكم المدينـة، وهو الدستور الذي ينبع من جماعة المواطنين. ووفقًا لهذا الدستور يشترط في الحكم السياسي تمتع المحكومين بالحرية والمساواة، وقدرتهم على أن يحكموا حكمًا حسنًا، وقدرة الحاكم على أن يحكم جيدًا والذي يتميز بالفضيلة.[٢]

وقد حدد أرسطو مجموعة من الوظائف للدولة التي من أهمها:

أولًا: نشر الفضيلة وإنارة السبيل أمام مواطنيها لسلوك الطريق المستقيم، وإقناعهم بأن الفضيلة هي هدفهم الوحيد والأسمى[٣].

ثانيًا: السعي لتحقيق حياة سعيدة ورغيدة لهم بتوفير الحاجات الأساسية والضرورية وترفيههم.

ثالثًا: حماية حياة مواطنيها من الاعتداء عليهم سواء من داخل الدولة أو من خارجها[٤].

ولتحقيق هذه الأهداف، فقد أوضح أن هناك مجموعة من العناصر الضرورية يجب توافرها في الدولة، حتى تستطيع القيام بواجبها على أكمل وجه، وأهم هذه العناصر:

---

(١) د. سلمى حمزة الخنساء، تاريخ الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، طبعة أولى، بدون دار نشر، بيروت، ١٩٨٨، ص ٧٩.

(٢) د. إبراهيم دسوقي أباظة، د. عبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، طبعة أولى، دار النجاح، بيروت، ١٩٧٣، ص ٧١-٧٢.

(٣) د. أحمد محمد الأصبحي، تطور الفكر السياسي، الجزء الأول،: رواده - اتجاهاته - إشكالياته، الجزء الأول، طبعة أولى، دار البشير، الاردن، ٢٠٠٠، ص ١١٣.

(٤) د. محمد فرحان الهياجنة، مبادئ العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ٧٢.

توفر المواد الغذائية على تفاوتها واختلافها، كما يجب أن يتوافر فيها سائر الفنون بسائر متطلباتها من الآلات والأدوات، كما لابد من توفير السلاح والعتاد الحربي المتجدد والمتفوق باستمرار. كذلك لابد أن توجد وفرة في الثروات والمواد والعناصر، التي تكون بمثابة احتياطي عام للدولة تستخدمه في الطوارئ، وفي وقت الحروب. كما لابد من توافر عنصر ديني في الدولة يمثله رجال الكهنوت، بالإضافة إلى وجود المرافق العامة ورجال القضاء[١].

وحتى تكون الدولة قوية ومستقرة، فقد فضل أرسطو أن يكون سكان الدولة خليطًا من الذكاء والمهارة الفنية والشجاعة[٢].

وأفضل أنظمة الحكم عند أرسطو، والذي يراه الأصلح والأقرب إلى الكمال هو الذي يحقق التوازن بين الأغلبية والأقلية، وهذا النظام هو نظام الحكم الدستوري، والذي يستند إلى القانون في حكمه، فيساوي بين الحاكم والمحكوم. ومقومات هذا النظام موجودة في الطبقة الوسطى. فهو يقول إن النظام الديمقراطي يعتمد على الفقراء، والنظام (الأوليجاركي) يقوم على طبقة الأغنياء. لذا عندما يتحقق التوازن بين هاتين الطبقتين نحصل على نظام سياسي صالح، لأنه يراعي مصالح أهم طبقتين في المجتمع. وهذا التوازن يتحقق في الطبقة الوسطى التي تجمع بين الكم والكيف، وليس في طبقة الأغنياء وحدها، أو في طبقة الفقراء وحدها[٣].

فأفراد الطبقة الوسطى، هم وحدهم المواطنون الصالحون، إذ لم يفسدهم الغنى الفاحش، ولم يحطم نفوسهم الفقر المدقع، بل يعيشون في سعة من العيش تكفيهم لكي تدفع عنهم مذلة الفقر دون أن تبلغ بهم إلى درجة تحولهم عن طريق الفضيلة والمعرفة. وبالتالي فهم يصلحون لأن يكونوا محكومين مطيعين، كما يصلحون لأن يكونوا حكامًا مصلحين. فهذه الفئة أكثر السكان استقرارا وأقربها إلى تحكيم العقل[٤].

---

(١) د. على عبد المعطي محمد، الفكر السياسي الغربي، طبعة أولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ٦٤-٦٥.

(٢) د. محمد فرحان الهياجنة، مبادئ العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٣) د.ثروت بدوي، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، مرجع سابق، ص٨٥.

(٤) د. عبد الكريم أحمد، بحوث في تاريخ النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٤٩.

وبين كذلك أن هذا النظام الدستوري يقوم على أساس مبدأ فصل السلطات بين ثلاثة أجهزة. الجهاز التشريعي، والجهاز التنفيذي، والجهاز القضائي. ودعا إلى ضرورة عدم حصرها بيد شخص واحد لأن ذلك يؤدي إلى تسلطه. وبذلك يُعدّ أرسطو هو أول من قال بمبدأ فصل السلطات قبل مونتسكيو وجون لوك[١].

وذكر أن مهمة الجزء المشرع تمتد لسن القوانين وإعلان الحرب والسلام والتحالفات وانقطاعها واختيار الحكام ومحاسبتهم. أما الجزء الخاص بالتنفيذ فهو يقوم بسلطة تقرير وإعطاء الأوامر وتنفيذ أوامر السلطة التشريعية. أما الجزء القضائي فمهمته عقد المحاكمات ومراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات وعدم الاعتداء عليها. كذلك هو المسؤول عن الفتن والتغيرات في النظام، ومراقبة السلطتين التنفيذية والتشريعية[٢].

وذكر كذلك أن الهدف النهائي للحكم هو تحقيق أهداف أخلاقية، والارتقاء بأخلاق مواطنيها، وبالتالي ربط بين السياسة والأخلاق ولم يفصل بينهما.[٣]

المطلب الثالث:
أثر كل من أفكار أفلاطون وأرسطو على الثورات العربية

إن الناظر للأفكار والمبادئ السياسية (والتي تناولناها سابقًا) لكل من أفلاطون وأرسطو، يجد أنها حملت في طياتها العديد من القيم السياسية الفاضلة، والتي تؤسس في حال الأخذ بها إلى إقامة نظام حكم صالح يرتضيه الأفراد ويدافعون عنه، لما فيه من سعادة وأمن واستقرار لهم. وفي حال عدم الأخذ بها، فإن الأفراد سيلجأون إلى الفوضى والعصيان ضد النظام الحاكم، للتعبير عن أنفسهم وحاجاتهم.

ومن خلال مطالعتنا للجزأين الأول والثاني من دراستنا، وجدنا أن كلا المفكرين قد قررا عددا من الثوابت والمبادئ السياسية المهمة للحكم الرشيد المستقر، والتي لم تأخذ بها

(١) د. علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص ٦٩.
(٢) جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي، مرجع سابق، ص ٨٩.
(٣) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص١٢٢.

الكثير من الأنظمة السياسية العربية، مما انعكس بشكل سلبي على استقرار تلك الأنظمة، مما دفع الشعوب العربية الخاضعة لتلك الأنظمة للثورة، فنجحت بعضها في إسقاط الأنظمة الحاكمة كما حدث في تونس ومصر وليبيا واليمن، في حين أن هناك شعوبًا عربية أخرى لا تزال تناضل في سبيل الحرية والعدالة والمساواة، وسيكون مصير بقية الأنظمة العربية مثل سابقتها إذا لم تستجب لمطالب الجماهير. فالسكوت والصمت الشعبي مهما طال فإنه سيثور، ليسترد حقوقه وحرياته، وليعيش حياة كريمة وسعيدة.

لقد طبع كل من أفلاطون وأرسطو كافة أفكارهما السياسية بتحقيق حياة كريمة كاملة للأفراد، وهذا التصور لحياة كاملة هو المعيار الذي يميز الحكم الصالح من الحكم الظالم. ويرى كلا المفكرين أن كل سلطة لا تنشد المصلحة العامة أي السعادة للجميع، هي سلطة طاغية، وبالتالي فكل حاكم لا يهتم بالمصلحة العامة ولا يخدم شعبه، إنما هو طاغية، وبالتالي من حق الشعب الثورة عليه.

أما بخصوص أسباب الثورات عند أفلاطون، فهو يقرر أن هناك سببين أساسيين يدفعان الأفراد للثورة على الأنظمة الحاكمة، أولى هذه الأسباب هو الاختلاف بين الأفراد في الثروة المادية والسلطات المعنوية. فالعدالة التي اعتبرها أفلاطون العمود الفقري لأي نظام سياسي سليم، والتي تحصنه ضد الثورات والانقلابات تكاد تكون معدومة في كثير من الدول العربية، فالحقوق والواجبات والحريات غير متكافئة وغير متساوية بين الحكام والمحكومين، فالقوي يعتدي على الضعيف، والثروات والخيرات لا توزع بشكل عادل بين أفراد المجتمع، مما أدى إلى اتساع الهوة بين من يملكون ومن لا يملكون، فتولد الحقد والكره في نفوس الفقراء على حكامهم الأقوياء، فثاروا لاسترداد حقوقهم، ولإزالة الظلم الواقع عليهم.[1]

إن الدولة كما يرى أفلاطون يقع على عاتقها مجموعة من الوظائف المادية والمعنوية التي يجب أن تؤديها، حتى تضمن ولاء المواطنين لها وانتماءهم، ويجب أن تكون الأنظمة

(١) د. محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، طبعة أولى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٥.

السياسية القائمة في الدولة عادلة في تقديم الوظائف لكافة شرائح المجتمع، و إن أخلت بهذه الواجبات، فإن ذلك سيكون مدعاة للثورة والفوضى والعصيان من قبل المواطنين. فالدولة عليها واجب أخلاقي اتجاه أبنائها، وتحقيق هذا الواجب يجب أن يكون نابعًا من عادات وتقاليد ودين المجتمع، دون تقليد أو تزييف أو تحريف. كذلك يجب على الدولة أن توفر لمواطنيها كافة متطلباتهم وحاجاتهم من مأكل ومشرب وملبس وم[illegible]كن وتعليم ووظائف. بالإضافة إلى حماية المواطنين من الأخطار الداخلية والخارجية، وتمكينهم من القيام بكافة واجباتهم اليومية، في جو يسود فيه الأمن والاستقرار.

أما السبب الآخر للثورة عند أفلاطون فهو الطبيعة الشخصية أو السيكولوجية للأفراد، وأن هذه الطبيعة مهيأة للثورة والعنف إذا شعرت بالظلم.

وهكذا نلاحظ أن فلسفة أفلاطون قد تضمنت أفكارًا ومبادئ جليلة خالدة يمكن للثورات العربية التي نجحت في إسقاط الأنظمة أن تستفيد منها في المرحلة القادمة، لتتجنب الوقوع في الأخطاء، وتحقق الانجازات. فالعدالة يجب أن تكون أساس الحكم، وأن الحكم فن يحتاج من يمارسه إلى خبرة ودراية ومعرفة، كذلك يجب عدم التطرف في تطبيق المبادئ لضمان حماية الحريات، وجعل الفضيلة عماد الدولة. كذلك يجب أن تؤمن الثورات العربية بأن التعليم والمعرفة هما السبيل الوحيد لتحقيق الفضيلة والراحة الإنسانية.

ولا شك أن هذه المبادئ التي ذكرها أفلاطون لازالت قائمة رغم تقادم الزمن، لأنها مبادئ صادقة يؤدي إتباعها إلى سلامة نظام الحكم، فيكون كفيلًا بتحقيق الخير للفرد والدولة على حد سواء. وهذا هو هدف كل نظام ديمقراطي سليم.

كذلك من أهم الأفكار الخالدة التي تطرق إليها أفلاطون، والتي يجب أن تعتمدها الشعوب العربية بعد ثوراتها على الأنظمة الحاكمة، فكرة أرستقراطية المثقفين (الطبقة الحاكمة)، فالسلطة السياسية يجب أن لا تعطى للأغنى أو الأقوى أو الأكثر عراقة، ولكن يجب أن تكون للأشخاص الأكثر تعلمًا ومعرفة. وتعتبر هذه الفكرة من أكثر الأفكار القائمة في العصر الحالي، حيث أن التعليم أساس النخبة الحاكمة. وقد بدأت العديد من الأنظمة السياسية خصوصًا في دول العالم الثالث تتجه نحو هذا الطريق، لما لمسته من تراجع

وتخلف في العديد من الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والرياضية، نتيجة لاعتماد أنظمة الحكم فيها على عناصر وصلت السلطة إما بالقوة أو بالثروة أو بالاعتماد على أصول عرقية أو دينية.

أما فيما يتعلق بوجهة نظر أرسطو حول الثورات، فهو يرى أن الكثير من النظم السياسية أيًا كان اختلافها، تعترف ضمن دساتيرها بالمساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، ولكن عند التطبيق نجدها تحيد عن هذا المبدأ، فتميز بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

ومن ثم تتوجه الجماهير للثورة ضد النظام الحاكم سواء كان هذا النظام ديمقراطيًا أم ارستقراطيًا أم اوليجاركيًا. وتهدف الجماهير من ثورتها هذه استبدال نظام محل آخر أي إحلال مبدأ محل آخر، وبالطبع يؤدي هذا التغيير إلى إيجاد دستور جديد يتوافق مع أصحاب السلطة الجدد وهم الثوار. وتارة ثانية تتجه الثورة إلى تغيير الأفراد دون المساس بالدستور، فمن يقم بالثورة حينئذ يطمح في أن يحكم بواسطة القضاء، و إحلال أنفسهم في الحكم محلهم، ومن ناحية ثالثة فإن الثورة قد تؤدي إلى تقوية [illegible] وتدعيم مبدأ من المبادئ وإضعافه، ومن ناحية رابعة قد تكون الثورة هادفة إلى تغيير جزء واحد من الدستور كإنشاء منصب بعينه أو إلغاء منصب أو كإصدار قانون أو إلغاء تشريع. ويعود أرسطو ويقول إن اللامساواة هي السبب الحقيقي والأول للثورات . حيث يرى أرسطو أن هناك أسبابًا نفسية تكون سببًا في الثورات، فالمرء إذا كان في مركز متواضع فإنه يثور لكي يسيطر ويسود وبلوغ الثروة والشرف، حيث حدد أرسطو أسبابًا تجعل الإنسان يثور منها :

١. الإهانة. فالأفراد عندما يتعرضون للإهانة والذل والتنكيل من قبل أنظمة الحكم، فإن ذلك يولد في أنفسهم الحقد والرغبة في الثورة والانتقام.

٢. عندما يجد الشخص نفسه محرومًا من كل امتياز، ويرى أن رجال السياسة والحكم يتمتعون بهذه الامتيازات.

٣. عندما تتوسع صلاحيات ونفوذ القادة والحكام على حساب بقية الشعب، فإن ذلك يعد مصدرًا للفتنة الأهلية، ومن ثم الثورة.

٤. عندما تتوعد الدولة مواطنيها بالعقاب فيتولد الخوف في نفوس الأفراد فيثورون قبل أن يلحق بهم العقاب.

٥. عندما تحتقر الأنظمة الحاكمة مواطنيها، فإن ذلك يولد فتنًا وأعمالًا ثورية.

٦. اختلال التوازن الطبقي في الدولة بسبب النمو غير المتناسب لبعض الطبقات في المدينة، بحيث تنمو طبقة أو فئة أو مجموعة من بين أفراد المجتمع على حساب الفئات الأخرى، فيحدث عدم تجانس بين فئات المجتمع. فالنمو غير المتناسب لبعض الطبقات في المدينة يسبب أيضًا الانقلابات والثورات السياسية.

٧. اختلاف الأصول والأنساب وعدم انصهار السلالات التي تدخل في تكوين الدولة، فعدم الاختلاط الجنسي لا يساعد على قيام دولة موحدة تسعى نحو أهداف مشتركة.

٨. عدم وجود وحدة حقيقة لأقاليم الدولة المختلفة، مما يولد اختلاف الآراء السياسية بينها وعدم شعورها بالمساواة مع الطبقات أو الأقاليم الأخرى. وبالتالي يتوجه بعض الأفراد للوصول إلى مراتب الشرف والجاه، والرغبة في طلب السيادة السياسية، نتيجة شعورهم بالإهانة والخوف والاحتقار والإهمال[١].

وبين أرسطو بالإضافة إلى ذلك أن أكثر الأنظمة السياسية التي تحدث فيها الثورات بسبب عدم المساواة، هي الأنظمة (الأوليجاركية) في حين أن أقل الثورات هي للأنظمة الديمقراطية، وبيَّن كذلك أن الثورة قد توجه أحيانًا إلى الدستور، إما بتغيره جذريًا أو إدخال تعديلات عليه تخدم فئة الثوار. وقد توجه ضد النظام القائم إما بقلبه أو إزاحة عناصر عنه وإدخال عناصر جديدة تراعي مصالحهم.[٢]

وتناول أرسطو كذلك اتجاهات الحكومات المختلفة عقب تعرضها للثورة، حيث بيَّن أن النظم الديمقراطية قد تصبح استبدادية إذا استطاع شخص من بين الغوغائيين أن يحصل

(١) د. مصطفى الخشاب، النظريات والمذاهب السياسية، مرجع سابق، ص ٤٧-٤٨.
(٢) د. محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، مرجع سابق، ص ٦٠.

على ثقة الأفراد، وأن يعمل للحصول على قوة كافية للقضاء على أعدائه. ولكن في نفس الوقت فإن الديمقراطية قد لا تتحول إلى استبدادية بل إلى أوليجاركية إذا عمل هذا الشخص على جذب العناصر الأكثر غنى إلى جانبه. كما رأى أن الحكومة الديمقراطية غير المتطرفة قد تتحول إلى نوع متطرف من الحكم لا تتقيد بأي قوانين، فأوضح بالتالي أن للحكم الديمقراطي درجات. كذلك أوضح أن النظام الأوليجاركي هو أكثر النظم اتجاهًا للتدهور والانهيار نتيجة للخلافات بين الزعماء، وأن النظم المختلفة كالنظام الجمهوري، هي أكثرها استقرارًا وأكثرها قوة حتى مع تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية[1].

ويقترح أرسطو عدة وسائل لمواجهة الثورات والحيلولة دون قيامها. وأهم هذه الوسائل:

١. الحفاظ على القانون والتمسك بنصوصه ودعمه باستمرار.

٢. تحديد فترة زمنية محددة للوظائف الرئاسية

٣. القضاء على المشاحنات والخصومات والخلافات بين الأفراد والجماعات أولا بأول.

٤. توزيع الثروة توزيعًا عادلًا على الجميع، وتخصيص احتياطي منها في حالات الطوارئ.

٥. رعاية الفقراء والمحتاجين وتقديم الإعانات المستمرة لهم.

٦. أن يتحرى الحاكم الفضيلة في الحكم والعدالة والاعتدال.

٧. الاهتمام بالتربية والتعليم وتنشئة الأطفال على مبادئ الخير والفضيلة.

٨. التصرف السليم من الحاكم بالنسبة لزملائه وبالنسبة إلى جميع المواطنين.

٩. القضاء على نوازع الترفع والتعالي على المواطنين من قبل القادة والحكام.

١٠. توزيع الوظائف على المواطنين بشكل عادل وخصوصًا المحتاجين منهم.

---

(١) د.حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٠١-١٠٢.

١١. رعاية الفقراء والمحتاجين وتقديم الإعانات المستمرة لهم ومعاقبة الأغنياء الذين يبطشون بالفقراء.

١٢. أن تتحرى الأنظمة الحاكمة الفضيلة والعدالة وعدم التفريط والاعتدال.[١]

المطلب الرابع: النتائج والتوصيات

من خلال دراستنا السابقة فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

- أن العدالة والمساواة في الحكم تعتبران من أهم الأسس التي تحصن الأنظمة السياسية ضد الثورات الشعبية.
- صدق الفرضية التي انطلقت منها الدراسة. فالمتتبع لكافة الثورات العربية ضد الأنظمة الحاكمة يجد أن هناك علاقة قوية بين انعدام العدالة والمساواة من جهة واندلاع الثورات الشعبية من جهة أخرى.
- إن أسباب الثورات التي تحدث عنها كل من أفلاطون وأرسطو، وجدت بشكل أو بآخر في كافة الدول العربية التي سقطت فيها الأنظمة الحاكمة.
- قدمت الدراسة من خلال أفكار كل من أفلاطون وأرسطو مجموعة من الوسائل والنصائح للثوار في الدول العربية للأخذ بها بعد نجاح ثورتهم، حتى لا تتحول ثوراتهم إلى فوضى وغوغاء.

ومن خلال استعراضنا للنتائج السابقة، واستكمالًا للموضوع، فإننا نقترح بعض التوصيات التي نأمل في حال الأخذ بها أن تزول كافة أسباب ودوافع الثورات من الشارع العربي، فيتحقق الأمن والاستقرار، مما سينعكس بشكل إيجابي على الشعوب العربية. وأهم هذه التوصيات.

---

(١) د. علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص ٨٠.

- إعادة صياغة الدساتير العربية بما يلبي طموحات ومطالب واحتياجات الشعوب العربية، من إصلاحات سياسية، واقتصادية، وثقافية، وتربوية، وإعلامية.
- اعتماد الأسس الديمقراطية في مختلف مؤسسات الحكم والإدارة في الدولة.
- تقييد سلطات وصلاحيات النخب الحاكمة في الدول العربية.
- محاربة الفساد المالي والإداري والقضائي بكافة الوسائل والطرق القانونية.
- إعادة النظر بكافة الأنظمة والقوانين المقيدة للحقوق والحريات الفردية.